مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

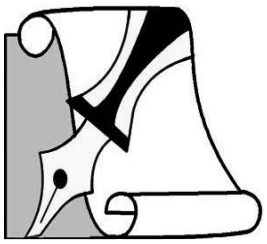

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

"إسرائيل" والصراع الجيوستراتيجي في حوض البحر الأحمر

1 – مدخل:

ترجع أهميّة البحر الأحمر الجيوستراتيجيّة إلى موقعه الجغرافي المؤثّر على العلاقات الإقليمية والدولية. فهو يتوسّط قارّات العالم القديم الثلاث؛ آسيا وإفريقيا وأوروبا، ويُشَكّل هَمْزة وَصْل لكثير من الطُرُق المائيّة مع البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي؛ كما يُجاوِر منطقة الشرق الأوسط التي تستمدّ تاريخها من كونها مركز الحضارات القديمة ومهد الديانات السماويّة الثلاث. وبعد انحسار الاستعمار الإيطالي والفرنسي والإنجليزي عنه، أصبحت مصالح بعض الدول المُطِلّة عليه، مرتبطة حصريًا به كمَنْفَذ بحري تطل منه على العالم الخارجي.

ولكن الأهميّة السياسيّة والقوميّة للبحر الأحمر تكمُن في وقوعه في قلب كتلة من سبع دول عربية تُشرِف عليه، وهي: الأردن والسعودية واليمن والصومال وجيبوتي والسودان ومصر، تمتد على نحو 90% من سواحله؛ وهذا ما يجعلها عاملًا مؤثّرًا وحسّاسًا في ميزان القوى والسياسات الدوليّة. أمّا الدولتان غير العربيّتين المُشرِفتان على سواحله، فهي "إسرائيل" وأريتريا، اللتين أدخَلتا على البحر الأحمر مشاكل سياسيّة واقتصاديّة وعسكريّة (عرب جورنال، 2024/1/2).

والجدير بالذكر أنّ أفريقيا مستودع مهم للمواد الأوليّة، ولم يتم استغلال ما يزيد عن الطبقة السطحيّة من أرضها حتى اليوم. ومع ذلك، فإنها تُنتج ما يقرب من 98% من إنتاج العالم من الماس و55% من ذهبه و22% من نحاسه، مع كميّات ضخمة من معادن جوهريّة كالمنغنيز والكْروم واليورانيوم. كما تُنتج أفريقيا حوالي ثلثي كاكاو العالم وثلاثة أخماس زيت النخيل، وتضم أرضها احتياطيّات لا نهاية لها من القوّة المائيّة. وتتمتّع القارّة باحتياطيّات نفطيّة كبيرة. ويُعتَبَر معدّل اكتشاف هذه الاحتياطيّات الأسرع في العالم خلال العقد الماضي؛ ويقول الاتحاد النفطي السويسري – وهو أكبر معهد نفطي متخصّص في الدراسات والأبحاث النفطيّة في سويسرا– في دراسة حديثة، إن احتياطي النفط في أفريقيا يبلغ 17.2 مليار طن، وهو ما يُعادِل احتياطي النفط في أوروبا. ولذلك كان أحد الأهداف الاستعماريّة في أفريقيا، السيطرة على مناطق التحكّم الاستراتيجي، والمَعابِر المائيّة القابضة على طُرُق التجارة الدوليّة. ولم تكن "إسرائيل" بدورها بعيدة عن كلّ هذه الاعتبارات الجوهريّة (الجزيرة، 2016/7/10).

تتمحور الاستراتيجيّة الإسرائيليّة في هذه المنطقة على تأمين الملاحة البحرية لـ "إيلات" وربطها بالمتوسّط، ومواجهة النفوذ الإيراني والحوثي، عبر عسكرة المنطقة، وبناء تحالفات إقليميّة (اتفاقات أبراهام)، واستخدام الهجوم الاستباقي (عملية "الذراع الطويلة")، مع تعزيز الوجود الاستخباراتي والعسكري قرب باب المندب. (المركز المصري للفكر والدراسات، 2023/4/28). وخلال العقد الماضي، أصبحت منطقة البحر الأحمر نقطة محوريّة للصراعات العالميّة والإقليميّة، حيث واجهت "إسرائيل" ضرورة صياغة مفهومها الجديد لأمنها القومي بحيث يأخذ في الحسبان التحوّلات الخطيرة الطارئة في المنطقة، خصوصًا في أعقاب حرب غزة، والحملة العسكرية الإسرائيلية المستمرّة على جبهات متعدّدة. وفي الوقت نفسه، أوجدت منطقة البحر الأحمر فُرَصاً سانحة لـ "إسرائيل" للتعاون المدني والأمني المعقّد، ممّا فتح أمامها فُرَصاً كبيرة لاستغلال أصولها الجيوستراتيجيّة لتعزيز وضعها الجيوسياسي وتوسيع نفوذها في المحيط (عن مُذَكّرَة صادرة عن مجلس دراسات الأمن القومي الإسرائيلي للباحثَيْن يوفال إيلون ويوئيل غوجانسكي (عربي 21، 2026/1/2). وربما رأى نتنياهو أنّ التوقيت مُناسِب للتمدّد في أفريقيا في ظلّ انهيار كبير لمنظومة النظام العربي. فالعراق مُنشغل في حرب داخليّة، وكذلك سوريا؛ وتنشغل دول الخليج بحرب اليمن؛ وليس الحال بأفضل في ليبيا ومصر والسودان والصومال. أما الجامعة العربية، فلا نكاد نسمع لها رِكْزاً.

منذ سبعينيّات القرن الماضي كانت هناك تقارير تُشير إلى أن "إسرائيل" تستأجر عدداً من الجُزُر الاستراتيجيّة في البحر الأحمر التي كانت تتبع لإثيوبيا قبل استقلال إريتريا، وهي: جُزُر أبو الطير وحالب ودهلك. وذكرت تقارير أخرى أنّ جُزُر أرخبيل دهلك الإريترية تخضع للسيطرة الإسرائيلية منذ أكثر من عقدين، وأنّ طائراتها التي استخدَمتها في الهجوم على مجمّع اليرموك للصناعات الدفاعيّة بالخرطوم في تشرين الأوّل/أكتوبر 2012 انطلقت من هذه القواعد. ونقلت وكالة "سبوتنيك" الروسيّة أنّ تقارير عام 2012 تحدّثت عن وجود عسكري واستخباري إسرائيلي كبير في إريتريا، خاصّة في مدينة مصوع للتجسّس على الوجود الإيراني بالمنطقة (أبعاد للدراسات الاستراتيجيّة، أوكتوبر /تشرين الأوّل 2021).

تأسيسًا على هذه الخلفيّة، أحدثت الحرب الإسرائيلية على غزة والحرب الدائرة في السودان تحوّلًا في التوازن الأمني في البحر الأحمر، ما فرَض تحدّيات جديدة في المنطقة التي تتعرّض لمشاريع استعماريّة كبرى وإعادة تقسيمها إلى كانتونات سياسيّة تبقى تحت الهيمنة الأمريكيّة الصهيونيّة الغربيّة (عرب جورنال، 2024/1/2).

2 – المخطّطات الجيوستراتيجيّة الصهيونيّة:

لم يَعُد البحر الأحمر يقتصر على كونه ممراً ملاحياً تجارياً في منطقة الشرق الأوسط، بل تعدّاه ليكون ممراً استراتيجياً يربط البحر المتوسّط بالمحيط الهندي، ومسرحاً مهماً لعمليّات القيادة المركزيّة للجيش الأمريكي "سنتكوم"، التي يضم نطاق عمليّاتها: "الشرق الأوسط، آسيا الوسطى، وجنوب آسيا." وترغب "إسرائيل" في تتبّع هذا المسار الجيوسياسي الجديد من خلال عقد علاقات جديدة مع دول تلك المنطقة؛ وهو ما يفسّر (أ) ظهور المُنتدى الرّباعي الذي يضم الإمارات والهند وإسرائيل والولايات المتحدة؛ (ب) كما يفسّر التقارب بين "إسرائيل" ودول آسيا الوسطى، آخرها دولة تركمانستان؛ (ج) كما يفسّر المساعي الإسرائيلية لعقد اتفاق تطبيع مع الدول الآسيويّة المسلمة في جنوب آسيا. وتتخطّى أهميّة البحر الأحمر لدى "إسرائيل" البُعد الأمني إلى اعتباره خاصرة استراتيجيّة لأمنها القومي الذي يتعرّض لحوادث خلَل أمني في إطار حروب الظلّ مع إيران. بل تقفز أهميّة البحر باعتباره إقليماً قد يشهد تطوّر العلاقات الاقتصادية بينها وبين الدول الخليجيّة الطامحة لاستقطاب كبرى الشركات العالميّة في مجال التكنولوجيا الفائقة (المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجيّة، 2023/4/28). وفيما يلي تبيان لأهم الاعتبارات والمخطّطات الجيوستراتيجيّة الإسرائيلية:

–أوّلاً: تقوم الاستراتيجيّة الإقليميّة لـ"إسرائيل" في البحر الأحمر بالتنسيق مع الاستراتيجيّة الدوليّة للولايات المتحدة، باعتبارها حليفاً ورديفاً لها، وليست تابعاً، بالاختلاف عن الأنظمة العربية التي تعمل ضمن الاستراتيجيّة ذاتها، ولكن على أساس أنها تابع، وليست شريكاً أو حليفاً للولايات المتحدة. وتتمّ الاستفادة من أموال العرب الزائدة في خزينتها لشراء الجُزُر والقواعد والموانئ، وإقامة القواعد العسكرية، ودفع تكاليف الحروب الأميركية، مقابل حمايتها من غضب الشعوب أو من الدول المُناهِضَة للسياسة والهيمَنة الأميركية والإسرائيلية.

–ثانياً: تُحَقّق "إسرائيل" في استراتيجيّتها هذه هدف الحركة الصهيونيّة الاستعماري في الهيمَنة على خيرات الشرق الأوسط وضمان استمراريّة الوجود الإسرائيلي، من خلال تفتيت العالم العربي والإسلامي، وديمومة الصراعات الداخليّة فيه، وهي التي تُنهك قواه، وتستنزف مقدّراته وخيرات شعوبه، وتُبقيه مُتخلّفاً وتابعاً وفاقداً لمقوّمات النهوض الحضاري من جديد. وتتمثّل الاستراتيجيّة الإسرائيليّة أيضاً في إقامة شبكات استراتيجية للبنية التحتيّة، من سكك حديديّة وخطوط تجارة برّيّة وأخرى بحريّة، ومَدّ أنابيب النفط والغاز من الشرق الأوسط، وبالتحديد من الخليج، على الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر، إلى البحر المتوسّط، فسكّة الحديد وأوروبا، لتُصبح الموانئ والشواطئ الإسرائيلية حلقة الوصل بين الشرق الأوسط وأوروبا، وتكون "إسرائيل" هي المُستفيد مادياً والحامي

لهذه الخطوط، فتُصبح مصلحة الأنظمة المُصَدّرة للغاز والنفط أو المُستَقبِلة للبضاعة الأوروبية الاستهلاكية، وكذلك البضاعة الإسرائيلية، مُرتبطة بالحفاظ على مصالح "إسرائيل" وقدرتها ووجودها الدائم، من دون أيّ حساب للحقوق الفلسطينية؛ حتى وَصَلَ الأمر ببنيامين نتنياهو إلى أن يُصَرّح في 29 كانون الثاني/يناير 2012 "أنّ إقامة سكّة الحديد بين إيلات وشاطئ البحر المتوسّط تزيد من تعلّق الصين والهند بنا"، ما يعني أن طموحه يصل إلى الدوائر الدوليّة، وليس الإقليميّة فقط. وهنا لا بُدّ من التذكير بأنه مُخطئ من يعتقد بأنَّ كلّ ما تريده إسرائيل هو اعتراف العرب بوجودها أو شرعيّة وجودها. صحيحٌ أنّ مخطّطاتها أكبر من حجمها كدولة؛ ولكن حقيقة المشروع الصهيوني كمشروع استعماري دولي، والقناعة الدينيّة العقائديّة لدى اليهود بأن لـ"إسرائيل" دوراً إلهياً موعوداً مقابل الأغيار في كلّ العالم، هو الذي يجعل أحلام حُكّامها أكبر من حجم دولتهم .

– ثالثاً: يعتقد الكاتب البريطاني ديفيد هيرست بأن التحالفات الإسرائيلية مع دول الخليج العربية هي تحالفات في وجه النفوذ التركي، وليست ضدّ إيران. ولكن المراجعة الثاقبة لاستراتيجيّة "إسرائيل" وتركيا، برئاسة إردوغان، لا تُشير إلى تناقضات عدائيّة بقدر كونها مُنافسات اقتصادية على سوق استهلاكيّ غنيّ يتمنّى كلّ طرَف مُنتج أن يحظى به. ولكن مهما بلغت هذه المُنافسة من حدّة في التصريحات العلنيّة، فالحقائق تقول إن العلاقات التجارية بين "إسرائيل" وتركيا لم تتراجع في السنوات الأخيرة، برغم التوتّرات الظاهرة، بل حافظت على نموّها.

أما حقيقة عضويّة تركيا في حلف شمال الأطلسي، فهي تؤكّد أنّها لا يمكن أن تكون في حالة حرب مع "إسرائيل". وتؤكّد التجربة العمليّة أن تركيا، مهما أبدَت من تعاطف مع "حماس"، لم تُقَدّم لها، ولن يُسمَح بأن تُقَدّم لها طلقة واحدة تُستَخدَم ضدّ "إسرائيل". ويبقى التهديد الأساس للأخيرة هو حزب الله من الشمال، والمقاومة الفلسطينية من الجنوب، وهما مَدعومتان من إيران.

–رابعاً: من خلال تحالفات "إسرائيل" الاستراتيجيّة مع دول حوض البحر الأحمر، يُمكنها أن تُحَقّق ما ردّده شمعون بيرس لعقود طويلة "باجتماع المال العربي مع العقل اليهودي"، ليُحَقّق أكبر أحلام الحركة الصهيونيّة، وهو التفوّق اليهودي الصهيوني الدائم، بتمويل عربي، مع ديمومة التخلّف العربي. فـ"إسرائيل" اليوم، في ظلّ أزمة اقتصاديّة خانقة، تحتاج إلى استثمارات عربيّة خليجيّة في التكنولوجيا والطبّ وعِلْم الفضاء، ومجالات إنتاجيّة عديدة تخشى أن تتفوّق فيها إيران، فتفقد "إسرائيل" عوامل الهيمَنة والوجود، لأنّ مُقَوّمات وجودها واستمراريّته مُرتبطان إلى حدٍ كبيرٍ بتفوّقها الذي يسمح لها بالهيمَنة التامّة؛ إضافةً إلى الرعاية الغربية التي تحمي تفوّقها.

–خامساً: تطمح "إسرائيل" من خلال نفوذها في أفريقيا، وعلاقاتها المُعلَنة أو الخَفِيّة، الرسميّة وغير الرسميّة، مع أنظمة الخليج العربيّة، إضافةً إلى البحث عن أسواق لبضاعتها أو إنتاجها التكنولوجيّ، إلى أنْ تُغَيّر مواقف هذه الدول أو هذه الكتل في الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة وفي مجلس الأمن، لتقزيم الموقف الدولي المُناهِض للاحتلال الإسرائيليّ، والمؤيّد لحقّ الشعب الفلسطيني في وطنه وفي إقامة دولته المستقلّة ذات السيادة (الميادين، 2020/9/15).

–سادساً: تأمين الملاحة والطاقة: يُشَكّل البحر الأحمر ركيزة أساسيّة لاقتصاد "إسرائيل" وتأمين نقل نفطها. وبالتالي هي تسعى لضمان حريّة الحركة من وإلى ميناء إيلات (أم الرشراش)، خاصّة بعد تهديدات الحوثيين التي قلّصت حركة الملاحة.

سابعاً: المواجهة العسكرية المباشرة (عسكرة البحر الأحمر): انتقلت "إسرائيل" بعد المواجهة مع الحوثيين من الدفاع إلى الهجوم، حيث استخدَمت غوّاصات "دولفين" وسُفُنًا حربيّة لتأمين ملاحة سُفُنها، وضربت أهدافاً للحوثيين (مثل مينائي الحديدة ورأس عيسى) ردًا على التهديدات البحرية.

–ثامناً: التحالفات الاستراتيجيّة: تعتمد "إسرائيل" على "القيادة المركزية الأمريكية "سانتكوم" لحماية مصالحها، وتُشارك في مُناورات بحريّة مع دول إقليميّة (مثل الإمارات والبحرين) والولايات المتحدة لتشكيل تحالفات مضادّة، مثل "حارس الازدهار."

–تاسعاً: التغلغل في القرن الأفريقي: فهي تسعى لإقامة نقاط تمركز (قواعد بحريّة وجويّة) في دول ساحليّة قريبة مثل إريتريا، وأخيراً أرض الصومال، لضمان مُراقَبة مضيق باب المندب، مع دعم أطراف أخرى مثل إثيوبيا، ممّا يعزّز نُفوذها فيها.

–عاشراً: الربط البريّ والبحري: حيث تُخَطّط "اسرائيل" لربط ميناء إيلات بموانئ البحر المتوسّط (مثل أشدود) عبر طُرُق بريّة وسكك حديدية لتجاوز أيّ حصار بحري محتمل، ممّا يمنحها جدوى أمنيّة وسياسيّة. (الجزيرة نت، 2025/11/6).

3 – صدمة الاعتراف الإسرائيلي بأرض الصومال وتداعياته:

في خطوة غير مسبوقة كسرت حاجزاً دبلوماسياً استمرّ لأكثر من ثلاثة عقود، أعلنت "إسرائيل" اعترافها رسمياً بإقليم "أرض الصومال" كدولة مستقلّة وذات سيادة، عاصمتها "هرغيسا"، لتُصبِح بذلك أوّل "دولة" عضواً في

الأمم المتحدة تتّخذ هذا القرار. وجاء الإعلان عبر ما سمّي "إعلان القدس" المشترك الذي وقّعه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وعن إقليم "أرض الصومال" عبد الرحمن محمد عبد الله المعروف باسم (عيرو)، مؤسّساً لعلاقات دبلوماسيّة كاملة وتَبادُل للسفراء، في خطوة وُصِفَت بأنها تأتي "بروح اتفاقيّات إبراهام" (المجلّة، 2025/12/27).

وجاء الإعلان عن هذا الاعتراف في 26 كانون الأوّل (ديسمبر) 2025، ليفتح سريعًا البابَ أمامَ مَسارٍ مُتَسارع من التقارُب السياسي والديبلوماسي بين الطرفَيْن (أسواق العرب، 2026/1/19).

وبالنسبة لدوافع الاعتراف، فهي كالتالي:

أ – الدوافع السياسيّة:

تُعاني "إسرائيل" من عزلة سياسية نتيجة للانتهاكات التي ارتكبتها وترتكبها ضدّ الفلسطينيين، ممّا دفع العديد من الدول لخفض مستوى العلاقات معها نتيجة للضغوط الشعبيّة؛ وكان ذلك دافعًا لها لمحاولة كسْر تلك العزلة بالتوسّع في إقامة علاقات مع دول إفريقية. وعلى جانب آخر، سعت للتواجد في القرن الإفريقي بالذات في محاولة لتقييد النفوذ التركي الذي تربطه بالصومال شراكات أمنيّة وسياسيّة، حيث تُمَكّن تلك الاتفاقات تركيا من الحفاظ على مصالحها في البحر الأحمر؛ بالإضافة إلى النفوذ المصري المُتَزايد، والمتمثّل في اتفاقيّة الدفاع المشترك بين مصر والصومال التي تمّ توقيعها في أغسطس/آب 2024. وقد دفعت هذه العوامل "إسرائيل" لتعزيز نفوذها في أرض الصومال للحدّ من النفوذ التركي – المصري المُتَزايد في القرن الإفريقي. وهي سعت ايضاً للتواجد بالقرب من حليف بارز آخر في المنطقة، هو أثيوبيا، من أجل إقامة تكتّل بحري يُمَكّن أثيوبيا من الإطلالة على خليج عدن، ويُمَكّن "إسرائيل" من ضمان مصالحها في البحر الأحمر (قراءات، 2025/12/30). إن دوَلًا مثل مصر والسعودية وتركيا هي الأكثر استهدافًا من بين بقيّة الدول العربية بالتحرّك الإسرائيلي نحو أرض الصومال. ولقد كانت أزمة "أرض الصومال" ماثلة أمام أعينها خلال العقود الثلاثة الأخيرة، إلّا أنها لم تُحَرّك ساكنًا ولم تقُم بمُبادَرات لحلّ الاختناقات السياسية فيها، وبقِيت تُراقِب هذا الشأن من بعيد، فيما كان الكيان الصهيوني يمدّ يديه طيلة هذه العقود رغبة منه في سلخ هذه المنطقة من محيطها العربي والإسلامي لصالح مشاريعه الاستراتيجيّة التوسعيّة في القرن الإفريقي ومنطقة البحر الأحمر وإعادة تشكيل التحالفات والجغرافيا في المنطقة (مركز الجزيرة للدراسات، 2026/2/22) .

ب – الدوافع الأمنيّة:

تسعى "إسرائيل" لتعزيز أمنها في حوض البحر الأحمر من خلال تحرّكات دبلوماسيّة واستراتيجيّة، منها مُحاولات تعزيز العلاقات مع مناطق في القرن الأفريقي، مثل "أرض الصومال"، لضمان نقاط مُراقبة وإنذار مُبكر. والجدير بالذكر أنّ مصالح "إسرائيل" في البحر الأحمر تتعرّض للعديد من المخاطر نتيجة هجمات الحوثيين المدعومين بشكل كبير من إيران في اليمن، ممّا يؤثّر على السُفُن الإسرائيلية التي تستخدم خطوط الملاحة هناك؛ ولذا هي تسعى للتواجد في أرض الصومال التي تُسيطر على 460 ميلاً من الساحل على طول خليج عدن، ممّا يجعلها البوّابة الجنوبيّة لمضيق باب المندب، الذي يمر عبره ما يقرُب من ثُلث التجارة البحريّة العالميّة سنوياً، بما في ذلك شحنات الطاقة الحيويّة من الشرق الأوسط إلى أوروبا وآسيا، حيث تسعى "إسرائيل" إلى أن تصبح مركزًا لإسالة الغاز وتصديره. وهي تسعى أيضاً لتحويل "أرض الصومال" إلى مركز للإنذار المُبكر ومنصّة جَمْع معلومات استخباراتيّة وتنسيق للأعمال العسكرية ضدّ إيران أو الحوثيين، من خلال نقاط مُراقبة على طول سواحل أرض الصومال، بما يُمَكّنها من تنفيذ هجمات استباقيّة وتوفير حماية لطُرُق الملاحة في البحر الأحمر، خاصّة أنّ الواردات والصادرات من وإلى آسيا تُمَثّل نحو ربع إجمالي حجم التجارة الخارجية الإسرائيلية.

وفي السياق يرى معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي (INSS) أنّ التحالف مع الإقليم يمنح "إسرائيل" منصّة لثلاث مهام رئيسة: أوّلها، الإنذار المُبكر عبر نشر رادارات وأجهزة تنصّت لرصد إطلاق الصواريخ والمُسَيّرات من اليمن باتجاه إيلات. وثانيها، استخدام الأراضي أو المياه الإقليميّة كنقطة انطلاق لعمليّات خاصّة ضدّ أهداف مُعادية، وخصوصاً ضدّ الحوثيين. وثالثها، منع تحوّل البحر الأحمر إلى "بُحيرة إيرانيّة" عبر قطع خطوط الإمداد التي قد تصل إلى الحوثيين بحراً. (مركز رؤية للتنمية السياسية، 2026/1/26).

ج – الدوافع الاقتصادية:

تسعى "إسرائيل" للسيطرة على ميناء بربرة الذي يطل على خليج عدن باعتباره من أهم موانئ المنطقة، ويُمكنه السيطرة على حركة التجارة، خاصّة الغاز. كما تسعى إلى فتح أسواق جديدة لها بعد تراجع التبادل التجاري مع العديد من الدول نتيجة لانتهاكاتها المستمرّة في حقّ الفلسطينيين؛ وتسعى أيضاً للاستثمار في البنية التحتيّة في أرض الصومال من خلال إنشاء الطُرُق والسكك الحديديّة لتعزيز اقتصادها، خاصّة وأن "أرض الصومال" تتّصف

بكونها غنيّة بالموارد الطبيعيّة الأساسيّة، لكنها تُعاني من مشاكل ماليّة كبيرة تَحول دون استثمارها. (قراءات، 2025/12/30).

وقد عادت الصومال، وإقليم أرض الصومال، إلى محطّ الاهتمام الإسرائيلي مع اندلاع حرب الإبادة الجماعيّة الصهيونيّة على قطاع غزة، وما رافقها من تقارير إسرائيلية تتحدّث عن تواصل إسرائيلي مع عدد من الدول لتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة إليها، من بينها الصومال وأرض الصومال. وفي حين عارضت هذه الدول فكرة التهجير إلى أراضيها، فقد زعمت هيئة البث الإسرائيلية في مارس/آذار 2025 أن وزير خارجية إقليم أرض الصومال، عبد الرحمن ظاهر، بعَث برسالة إلى "إسرائيل" مُبديًا فيها انفتاح إقليمه على التعاون في هذا الموضوع. ولكن كلّ هذه الدول التي قيل إنه عُرض عليها استقبال الفلسطينيين، بما فيها "أرض الصومال"، نفَت ذلك علانية (مركز رؤية للتنمية السياسية، 2026/1/26).

ويُعَمّق الاعتراف الإسرائيلي بـ"أرض الصومال" الانقسام الجيوسياسي المُتصاعد في فضاء البحر الأحمر، بين محور إماراتي – إسرائيلي – إثيوبي آخِذ في التشكُّل، ومحور مُضاد تقوده مصر والسعودية وتركيا. وقد ازدادت أهميّة هذا الاستقطاب مع تنامي الشراكة التركية–الصومالية، التي تعزّزت منذ عام 2024 (أسواق العرب، 2026/1/19).

4- تداعيات الاعتراف الإسرائيلي بأرض الصومال:

يأتي الاعتراف الإسرائيلي في سياق التحوّلات الإقليميّة التي أعقبت حرب غزة منذ أكتوبر 2023. فالاعتراف يُعَبّر عن انتقال إسرائيلي نحو توسيع مجال تأثيرها الجيوستراتيجي في لحظة تشهد فيها المنطقة إعادة تشكيل موازين القوّة، وتصاعد أهميّة الممرّات البحريّة، مع تراجع الضوابط التقليديّة التي حكَمت إدارة الصراع في المنطقة (مركز رؤية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2026/2/26). ولم يكن هذا الاعتراف خطوة مُستعجلة، بل سبقَه حراك استخباراتي ودبلوماسي مكثّف. وكشفت تقارير إسرائيلية أن رئيس الإقليم "عيرو" قام بزيارة سريّة إلى الكيان في أكتوبر/تشرين الأوّل 2025، قبل شهرين من الإعلان الرسمي، حيث التقى بمسؤولين في جهاز الموساد ووزارة الخارجية (المجلّة، 2025/12/27)؛ وهذه الزيارة، التي رُتّبَت بعناية بعيداً عن الأضواء، هي التي وضعت الأسس الأمنيّة والسياسيّة للاعتراف، وركّزت على تبادل المصالح الأمنيّة عبر مُعادَلة "الاعتراف

مقابل الموقع الاستراتيجي". وتحدّثت تقارير إسرائيلية عن العمل على إنشاء قاعدة عسكرية إسرائيلية في الإقليم (مركز رؤية للتنمية السياسية، 2026/1/26).

رئيس الإقليم، المعروف باسم (عيرو)، من جهته، تبنّى مُقارَبة تهدف إلى كسْر العزلة الدولية المفروضة على إقليمه بأيّ ثمن، بحيث شكّلت هذه المُقارَبة أرضيّة خصبة لمفاوضات سريّة مع "إسرائيل". وفي الوقت نفسه، برز إقليم "أرض الصومال" كخيار استراتيجي ملائم. فمنذ إعلانه الانفصال عن الدولة الأم عام 1991، عقْب سقوط نظام الرئيس سياد بري ودخول البلاد في دوّامة من الفوضى، ظلّت كياناً غير مُعتَرَف به دولياً، رغم امتلاكها عملة خاصّة، وجيشاً، وجهاز شرطة، وتمتّعها باستقرار نسبي مُقارَنةً بالصومال، الذي لا يزال يُواجِه تمرّد حركة الشباب وصراعات سياسيّة مُزمِنة. غير أنّ هذا الكيان ظلّ يُعاني عزلة سياسية واقتصادية خانقة، وفقراً مُدقعاً، على الرّغم من موقعه الجغرافي البالغ الحساسيّة على الضفّة الجنوبيّة لخليج عدن (الجزيرة، 2025/12/28).

من ناحية أخرى، يُمَثّل الاعتراف بأرض الصومال إحياءً وتحديثاً لعقيدة "شدّ الأطراف" الإسرائيلية، ويوفّر لـ"إسرائيل" مزايا جغرافية عدّة، منها السيطرة على شريط ساحلي يمتد لنحو 850 كيلومتراً على خليج عدن، ويتحكّم فعلياً بالمداخل المؤدّية إلى مضيق باب المندب، ممّا ينسجم مع الاستراتيجيّة الإسرائيليّة التي قامت تاريخياً على إضعاف السيطرة العربية على البحر الأحمر، بحيث لا تكون ضفّتاه الشرقية والغربية عربيّتين بالكامل (الجزيرة، 2025/12/28). والجدير بالذكر أنه ما كانَ يُمكن لاعتراف "إسرائيل" بـ"أرض الصومال" أن يتحوّل إلى زلزال جيوسياسي بهذا الحجم، لولا دخوله سريعًا في شبَكةٍ معقّدة من المصالح والتحالفات الإقليميّة المتضاربة. فخلْف الكواليس، لم تكن "هرجيسا" وحدها في غرفة التفاوض مع تل أبيب، بل برزت أبوظبي بوصفها الفاعل الخفيّ الأكثر تأثيرًا في تهيئة شروط هذا الاختراق الديبلوماسي، وربطه بحسابات أوسع تتّصل بالموانئ، والقواعد، وأمن الملاحة في البحر الأحمر. وعلى مرّ السنين كانت "إسرائيل" قد أجْرَت وأرض الصومال اتصالات في سياق بحث إمكانيّة الاعتراف المُتبادَل والتعاون في مجالات الأمن والزراعة والملاحة البحريّة. وتنظر "إسرائيل" إلى أرض الصومال كشريك محتمل في مواجهة النفوذ الإسلامي المتطرّف في القرن الأفريقي، وكمصدر مُحتمل للدعم الاستراتيجي بالقرب من طُرُق الشحن الحسّاسة.

وعلى هذا الصعيد أوضح مدير شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية السابق، تامير هايمان، أنّ الاعتراف المُتبادَل بين "إسرائيل" وإقليم "أرض الصومال" قد حدَث ضمن مسار تبَلوَر أوّلاً داخل المؤسّسات الأمنيّة ومراكز

الدراسات الإسرائيلية قبل انتقاله إلى المستوى السياسي، وذلك في ظلّ إدراج القرن الأفريقي في سُلّم الأولويّات الاستراتيجيّة الإسرائيلية، والبحث عن خيارات عمليّة لتعزيز الحضور البحري والاستخباري في محيط البحر الأحمر، على وقع التحدّيات التي واجهتها "إسرائيل" في التعامل مع ملفّ الحوثيين على امتداد العامَيْن الماضييْن (الجزيرة، 2025/12/30).

وتفتح خطوة الاعتراف مساراً عالي الكلفة، سياسياً واستراتيجياً، تتجاوز تداعياته حدود العلاقة الثنائيّة إلى إعادة خلْط التوازنات الجيوستراتيجيّة في القرن الأفريقي والبحر الأحمر. فعلى المدى القريب، قد تمنح الخطوة "إسرائيل" موطئ قدَم في منطقة شديدة الحساسيّة، لكنها في المقابل ستُدخِلها في مواجهة مع كتلة إقليميّة واسعة ترفض المساس بوحدة الصومال، وتتعامل مع الخطوة بوصفِها سابقة تهدّد استقرار المنطقة برمّتها (الجزيرة، 2025/12/30).

في السياق رَكّزَ العديد من التحليلات على أنّ "إسرائيل" تسعى بشكل حثيث لتحويل "هرجيسا" عاصمة أرض الصومال، إلى قاعدة انطلاق استراتيجيّة متقدّمة تهدف من خلالها إلى ضرب عصفوريْن بحجر واحد: الأوّل هو مواجهة نفوذ الصين المُتنامي والمُسيطر في تلك المنطقة الحيويّة. والثاني هو فَرْض تحكّم مباشر وشبه كامل على مضيق باب المندب وممرّات التجارة العالميّة، وامتلاك قاعدة تُقَرّبها من ساحة المواجهة مع الحوثيين في اليمن. هذه القراءات تركت انطباعًا راسخًا بأنّ تل أبيب بصدد التحوُّل إلى "شرطي ساحلي" جديد في المنطقة، يمتلك القدرة على حماية مصالحه في البحر الأحمر بعيدًا عن الممرّات التقليدية، ويُقَرّبها جغرافيًّا وعملياتيًّا من ساحة المواجهة المباشرة مع جماعة "الحوثي" في اليمن (قراءات، 2026/1/20).

وفي السياق تؤدّي "إسرائيل"، مدعومة بشبَكة من الحُلفاء الإقليميين والدوليين، دوراً بارزاً في تنفيذ نهجها الانتهازي المتعلّق بالهدم الاستراتيجي للدول الوطنية في الشرق الأوسط وأفريقيا، بما يخدم أهدافها الاستراتيجيّة بتنفيذ مخطّط تفتيت هذه الدول إلى كيانات صغيرة، ممّا يساعدها في إعادة هندسة المنطقة، وترسيخ حضورها، وقلْب أوراق اللعبة بما يخدم مصالحها ومصالح حليفتها الرئيسة الولايات المتحدة، خاصّة في القرن الأفريقي، الذي بات يُشَكّل إحدى النقاط الساخنة في المواجهة مع خصومهم الاستراتيجيين، وعلى رأسهم إيران واليمن (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجيّة، 2026/2/16).

كما تسعى "إسرائيل" لتعزيز أمنها في حوض البحر الأحمر من خلال تحرّكات دبلوماسيّة واستراتيجيّة، منها مُحاولات تعزيز العلاقات مع مناطق في القرن الأفريقي لضمان نقاط مُراقبة وإنذار مُبكر، خاصّة بعد أن توقّفت

العمليّات في ميناء إيلات الإسرائيلي (مَنْفَذ إسرائيل الوحيد على البحر الأحمر) بشكل شبه كامل، نتيجة المخاطر الأمنيّة وارتفاع التكاليف التي فرضَتها شركات الشحن كرسوم "مخاطر نزاع"، ممّا زاد من الضغوط على سلاسل إمدادها والإمداد العالمي (واشنطن بوست، 2026/2/13) .

على الصعيد الإقليمي، يعمل الاعتراف كرسالة سياسيّة مُرَكّبَة تُخاطِب مصر عبر البحر الأحمر، وتركيا عبر الصومال، وإيران عبر منطق التطويق غير المباشر وحريّة المراقبة. وبالتالي يتحوّل هذا الاعتراف الى أداة لإعادة تشكيل المجال الإقليمي في مرحلة ما بعد 7 أكتوبر 2023، عبر الالتفاف على مجالات نفوذ قائمة تاريخياً. كما أنه يوضِح كيفيّة اشتغال القوّة الإسرائيلية في الإقليم، بوصفها قوّة لا تكتفي بتحييد التهديدات القائمة عليها، بل تعمل على منع تَشَكّل تهديدات مستقبليّة أو قوى إقليميّة مُنافِسَة.

وعليه، يُقْرَأ الاعتراف كحلقة ضمن مسار أوسع لإعادة هندسة التوازنات الإقليميّة، ممّا يُفاقِم هشاشة الإقليم، ويُعيد رسم خرائط النفوذ فيه، ويُبقي احتمالات التأزيم مفتوحة حتى في غياب صدام مباشر أو نتائج فوريّة ظاهرة (مركز رؤية للتنمية السياسية، 2026/1/26).

5 – خاتمة:

يتّخذ الدخول الإسرائيلي إلى منطقة القرن الإفريقي وشواطئ البحر الأحمر بُعدًا أمنيًا واضحاً عند ربطه بالساحة اليمنيّة. فقد شَكّلَ صعود الحوثيين، وسيطرتهم الفعليّة على الساحل الغربي لليمن، عاملًا جديدًا في مُعادَلة الأمن البحري، بعدما باتوا قادرين على تهديد الملاحة في البحر الأحمر. وفي هذا السياق يُمكِن فهم الاختراق الإفريقي الإسرائيلي كجزء من استراتيجيّة التطويق والبحث الإسرائيلي عن "عُمق بحري" يُتيح الرصد والمُراقبة والتنسيق الاستخباراتي بالقرب من مسرح الاشتباك المباشر، بما يمنح "إسرائيل" هامش مُناوَرَة أوسع في التعامل مع فاعل غير دولي عالي التعقيد، أثبَت خلال الحرب صعوبة ردعه(مركز رؤية للتنمية السياسية، 2026/1/26). ويتعزّز هذا البُعد عند إدراج الدور الإيراني في التحليل، وذلك بوصْف إيران الداعم الرئيس للحوثيين (مركز الأهرام للدراسات السياسيّة والاستراتيجيّة، 2025/12/27).